الأمم المتحدة وأزمة أكراد العراق أعقاب حرب الخليج الثانية
دراسة حول الموقف الدولي تجاه القضية الكردية داخل هيئة الأمم المتحدة
١٩٩١ -١٩٩٦

د. أحمد سعيد السيد حسن زيدان

قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة دمنهور، البحيرة/ جمهورية مصر العربية

تتناول هذه الدراسة المعاناة التي عاشها الشعب الكردي في العراق، والعلاقة مع الحكومة المركزية خلال فترة اتسمت بالتوتر نتيجة العقوبات الدولية التي فرضت على العراق في أعقاب أحداث غزو العراق للكويت ١٩٩٠، ولقد كان للمنظمة الدولية دورها في الأوضاع داخل العراق نتيجة التوترات الدولية في المنطقة، كما اهتمت المنظمة الدولية بحال أكراد العراق، وهو الأمر الذي سيتم التركيز عليه خلال الدراسة. أما بالنسبة لاهتمام الدراسة بالتطورات داخل هيئة الأمم المتحدة؛ فهذا عائد بشكل أساسي إلى أن أزمة الغزو العراقي للكويت كانت أول أزمة دولية في أعقاب الحرب الباردة، وبداية مرحلة دولية جديدة دون القطبية الثنائية، ودراسة الوضع داخل هيئة الأمم المتحدة في هذه الحالة يعكس الرأي العام الدولي والتفاعل الدولي في الأزمات ضمن عالم أحادي القطبية.

أما الفترة الزمنية للدراسة فتبدأ بعام ١٩٩١ وهو العام الذي شهد عملية عاصفة الصحراء وهي العملية التي حازت على موافقة مجلس الأمن الدولي التابع لهيئة الأمم المتحدة بهدف تحرير الكويت من الاحتلال العراقي، وما تبعها من تطورات على الساحة الكردية وأخصها إنشاء حكومة إقليم كردستان عام ١٩٩٢. وتنتهي الدراسة في عام ١٩٩٦ حيث تم توقيع مذكرة تفاهم بين الأمم المتحدة والحكومة العراقية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ (١٩٩٥) وبموجبها تم تخصيص مورد مالي من مبيعات البترول العراقية في إطار تنفيذ خطة النفط مقابل الغذاء وذلك للإنفاق على العمليات الإنسانية داخل إقليم كردستان العراق بمعرفة الأمم المتحدة، والتي يمكن اعتبارها خطوة مهمة في إطار تنفيذ الحكم الذاتي وتمهيداً للفيدرالية الكردية العراقية.

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوێ کوردی

أما بالنسبة لمصادر الدراسة، فلم يجد الباحث دراسة تتعلق بدراسة التفاعلات الدولية للأزمة الكردية على وجه الخصوص داخل الأمم المتحدة بوجه عام ومجلس الأمن بوجه خاص، وذلك على اعتبار أن الأزمة الكردية هددت السلم والأمن الدوليين حينها، وهذا وفق تقارير مجلس الأمن خلال فترة الدراسة والتي سيتم الإشارة إليها فيما بعد. ولكن الدراسة اعتمدت بشكل أساسي على مجموعات الوثائق الخاصة بالمنظمة الدولية سواء كانت تقارير الأمين العام للأمم المتحدة، ومراسلات الدول الأعضاء في المنظمة الدولية -عن الحالة في العراق بوجه عام وكردستان بوجه خاص - إلى رئيس مجلس الأمن، وكذلك تقارير وقرارات ومحاضر حرفية لجلسات مجلس الأمن الدولي، بجانب بعض التقارير الإنسانية الصادرة عن لجنة حقوق الإنسان التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للمنظمة الدولية.

الكلمات الدالة: *الحكم الذاتي للأكراد، الأمم المتحدة والقضية الكردية، النفط مقابل الغذاء، العلاقات الأمريكية العراقية، حرب الخليج الثانية.*

تمهيد:

كانت بريطانيا أحد أهم الدول الاستعمارية التي رسمت خريطة الشرق الأوسط فى أعقاب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ -١٩١٨)، وكانت منطقة بلاد الرافدين ذات طبيعة خاصة لموقعها الإستراتيجي ولكثرة ثروات البترول بها، ونجحت الاستراتيجية البريطانية فى استحداث كيان العراق السياسي بعد ضم ولايات البصرة وبغداد والموصل التابعة للدولة العثمانية عقب احتلالهم فى الحرب العالمية الأولى. وكان من نتائج مؤتمر "سان ريمو" فى إبريل ١٩٢٠ وتوقيع معاهدة "سيفر" فى أغسطس ١٩٢٠ أن تم وضع العراق تحت الانتداب البريطاني (السديس، ٢٠١٦، صـ ٩٩٨). وواجه الكيان العراقي المستحدث فى أعقاب الحرب العالمية الأولى مشكلات عديدة، فلم يكن هذا الكيان متماسكاً سياسياً أو اجتماعياً؛ حيث تميزت أقاليمه الثلاثة بخصائص قومية وطائفية خاصة اختلفت كل منهما عن الأخرى؛ فانقسم العرب ما بين سنة وشيعة، ونادراً ما اختلط هؤلاء فيما بينهم، وكانوا يعيشون فى أحياء منفصلة. أما الكرد فقد شكلوا غالبية السكان فى ولاية الموصل، وكان شعورهم القومي أنهم مختلفين قومياً عن سكان ولايتي بغداد والبصرة (البارزاني، ٢٠٠٢، صـ ١٤ -١٦). وكانت فكرة حصول الأكراد على حكم ذاتي لهم قد تم التطرق لها فى معاهدة "سيفر" فى أغسطس ١٩٢٠ والتي جاء فيها قبول "الأستانة" منح الأكراد الحكم الذاتي فى ديار بكر وضواحيها وفى مناطق جنوب شرق الأناضول (نظير، ٢٠١٤، صـ ٣٤٥). إلا أن معاهدة "لوزان" ١٩٢٣ أطاحت بفكرة الحكم الذاتي للأكراد، وكان الداعي لذلك هو المشكلات المالية التي واجهت رجال الإدارة البريطانية فى العراق واعتمادهم على ميزانية العراق،

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەرێ زاخۆ بۆ لێکۆلینێن کوردی

وتسبب ذلك فى سرعة التفكير لتدبير موارد مالية عراقية يعتمد نصيباً منها على موارد إقليم كردستان، بجانب نجاح الأتراك حينئذٍ فى استيعاب أكرادها داخل الإطار الأيديولوجي للجمهورية التركية الحديثة (بهاء الدين؛ متولي، ٢٠١٤، صـ ١٣٢، ١٣٣). ولقد وجد البريطانيين أن ضم كوردستان الجنوبية للعراق سيمكنها من السيطرة على الحقول النفطية فى المنطقة، بجانب شهرة المنطقة الكردية بإنتاج الحبوب الغذائية مما يضمن لولايتي بغداد والبصرة مورداً غذائياً هاماً. ولقد وضعت الحكومة البريطانية فى اعتبارها موازنة نسبة السكان بين السنة والشيعة فى الدولة المستحدثة؛ حيث إن غالبية الأكراد من المسلمين السنة (البارزاني، ٢٠٠٢، صـ ١٨، ١٩).

وفي هيئة عصبة الأمم تم التطرق لمشكلة الأكراد؛ فقد شكل مجلس العصبة في ٣٠ سبتمبر ١٩٢٤ لجنة تحقيق دولية لدراسة المسألة وتقديم التوصيات اللازمة حولها إلى المجلس، وبعد مجيء اللجنة إلى ولاية الموصل ودراسة الموضوع، أيدت اللجنة فى نتائجها النهائية ضم ولاية الموصل للعراق بشرطين، أولهما؛ أن تبقى هذه الأراضي تحت الانتداب الفعال لمدة ٢٥ سنة؛ وثانيهما؛ أن تؤخذ بعين الاعتبار رغبات الأكراد بتعيين موظفين أكراد فى المحاكم والمدارس وأن تكون اللغة الكردية هي اللغة الأساسية. ولقد قرر مجلس عصبة الأمم فى ١٦ ديسمبر ١٩٢٥ بعد دراسة تقرير اللجنة إلحاق ولاية الموصل بدولة العراق مع التأكيد على تطبيق توصيات اللجنة الخاصة بالأكراد (البارزاني، ٢٠٠٢، صـ ٢٢). إلا أنه لم يحصل الشعب الكردي على أمانيه فى ظل الحكم الملكي للعراق، فكانت غالبية الشعب الكردي مضطهدة، وكان هناك تمييزاً فى اختيار الطلبة للبعثات الدراسية خارج العراق وفى إدخالهم كليات العراق، وكذلك فى قبولهم بدوائر الدولة أو كلية الأركان العسكرية وفى الجيش عموماً. كما حرم الأكراد من إصدار أية جريدة سياسية أو تكوين أية منظمات سياسية كردية. ولم تستعمل اللغة الكردية كلغة رسمية للدولة فى المناطق الكردية (الحاج، ١٩٩٤، صـ ٢٨). وتسبب ذلك فى حدوث صدامات بين الأكراد وبين حكومة الانتداب العراقي (جواد، د.ت، صـ ٢٦٣).

أثيرت المسألة الكردية في أعقاب الثورة على الحكم الملكي ١٩٥٨ وخلال العصر الجمهوري في العراق؛حيث كانت في حال شد وجذب بين الأنظمة المتعددة. وفي مارس ١٩٧٠ تم إصدار بيان من أجل إنشاء منطقة حكم ذاتي للأكراد، إلا أن الخلاف ظل قائماً بين الحكومة العراقية وبين قيادات الأكراد حول مصير منطقة كركوك، فقامت الحكومة العراقية بإعلان الحكم الذاتي من طرفها دون موافقة الأكراد وذلك وفقاً لقانون الحكم الذاتي رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٤ وبموجب دستور العراق حينها (S/24061). وفي واقع الأمر كانت الحكومة العراقية تستغل قضية الأكراد في بعض الأحيان كورقة ضغط خلال بعض الأزمات الدولية؛ كيفما كان الحال أثناء الحرب

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوە کوردی

العراقية/ الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) عندما قدم لهم الرئيس العراقي "صدام حسين" (١٩٧٩ - ٢٠٠٣) بعض المساعدات، ليس من أجل الحكم الذاتي بقدر ما كان هدفه نشر البلبلة في الوسط الإيراني (جليل، وآخرون، ٢٠١٢، صـ ٣٦٢، ٣٦٣).

أزمة الغزو العراقي للكويت (أغسطس ١٩٩٠):

كانت الأزمة الاقتصادية التي ألمت بالعراق نتيجة الحرب العراقية/ الإيرانية هي أحد الأسباب التي دفعت العراق للتفكير في غزو الكويت، ففي ١٥ يوليه ١٩٩٠ وفي مذكرة قدمها العراق إلى أمين عام جامعة الدول العربية، السيد "الشاذلي القليبي" (١٩٧٩ - ١٩٩٠)،أوضح العراق أن خسائره من جراء الانخفاض الضخم من صادراته النفطية بسبب حربه مع إيران بلغت ١٠٦ مليار دولار. كما ترتب على الحرب مشكلة الديون العراقية المستحقة لدول الخليج، وطالب العراق بإلغائها، وكذلك تنظيم خطة عربية على غرار مشروع "مارشال"[1] لتعويض العراق ببعض ما خسره في الحرب. كما اتهم العراق في مذكرته كل من الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة بتجاوز حصصهما من إنتاج النفط، مما أدى إلى إغراق السوق البترولية وانخفاض أسعار النفط بدرجة أثرت على اقتصاد العرق. وفي المذكرة ذاتها، وجه العراق الاتهام للكويت "بسرقة النفط من حقل الرميلة العراقي"؛ حيث إنها -وفقاً لادعاءات العراق حينها -سبق ونصبت منشآت نفطية على الجزء الجنوبي من الحقل منذ ١٩٨٠ (علوي، ١٩٩١، صـ ٧٠، ٧١).

قامت العديد من المحاولات من الدول العربية لحل الخلافات التي أثارها العراق مع الكويت؛ فعلى سبيل المثال قام الرئيس المصري "حسني مبارك" (١٩٨١ - ٢٠١١) بزيارة إلى كل من بغداد والكويت والرياض في ٢٤/ ٧/ ١٩٩٠، كما بذلت جهوداً أخرى انتهت إلى عقد محادثات كويتية/ عراقية في جدة يوم ٣١/ ٧/ ١٩٩٠ لتسوية الخلافات بين العراق والكويت بشأن الحدود والنفط. وخلال تلك المحادثات أعلن نائب رئيس الوزراء العراقي "سعدون حمادي" أن اللقاءات سوف تستمر بين البلدين لمواصلة البحث لحل الخلافات في بغداد، وكانت المفاجأة عندما قام العراق بغزو مباغت لدولة الكويت الشقيق في اليوم التالي من هذا التصريح في ٢ أغسطس ١٩٩٠، ولم يراع الرئيس العراقي صدام حسين المحاولات التي قام بها العديد من الأطراف المحليين الرامية إلى تسوية الخلافات مع الكويت (علوي، ١٩٩١، صـ ٧٢).

كان الغزو العراقي للكويت دليلاً على عدم اعتراف العراق في عهد صدام حسين بالمواثيق الدولية التي التزمت بها الحكومات العراقية السابقة؛ حيث إنه سبق ووقعت حكومة العراق في عهد الرئيس العراقي أحمد الحسن البكر (١٩٦٨ -١٩٧٩) معاهدة مع حكومة الكويت في ٤ أكتوبر ١٩٧٣ اعترفت فيها الجمهورية العراقية باستقلال الكويت وسيادتها التامة على حدودها

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەرێ زاخۆ بۆ ڤەکۆلینێن کوردی

(العميدي، ٢٠١٢، صـ ٢٠٤). ومع ذلك قرر صدام حسين في ٢ أغسطس ١٩٩٠ تنفيذ الغزو على الكويت، ونجح في ضمها في عدة ساعات، إلا أن المجتمع الدولي قرر التضافر لإنهاء العدوان، وتم تنفيذ العديد من الغارات الجوية فوق الأراضي العراقية وهو الأمر الذي أحدث دماراً هائلاً في كافة مناحي الحياة بالعراق (s/22421)،وبالتبعية تأثر إقليم كردستان بالعراق من هذا القصف الجوي؛ فعلى سبيل المثال تعرضت محافظة أربيل للقصف الجوي في ١٦ و٢٢ فبراير ١٩٩١ وترتب عن هذا القصف أضرار بالدور السكنية واستشهاد وجرح بعض المواطنين؛ كما تعرضت محافظة "دهوك" كذلك لغارات جوية خلال الفترة من ٢٥ يناير وحتى ٨ فبراير ١٩٩١ طالت العديد من المناطق السكنية ونتج عنها استشهاد وجرح بعض المواطنين (s/22438). وفي ٢٦ فبراير ١٩٩١ تم طرد العراق من الكويت (العميدي، ٢٠١٢، صـ ٢١٢).

عند تحليل الدواعي التي دفعت العراق إلى غزو الكويت، فسيكون العامل الاقتصادي هو الدافع المحرك للرئيس العراقي حينها "صدام حسين"؛ فكان الغزو هدفاً للحصول على موارد اقتصادية إضافية للعراق؛ حيث كانت الأزمة الاقتصادية التي تعرض لها العراق في أعقاب الحرب العراقية/ الإيرانية واحدة من المتغيرات الداخلية التي أدت إلى تفاقم أزمة الشرعية أمام النظام السياسي الحاكم في العراق، فتسببت الحرب في استنزاف موارد العراق الاقتصادية. وخرج المجندون من الجيش في أعقابها ليجدوا أنفسهم أمام حالة من الركود الواضحة في سوق العمالة، فعجز النظام العراقي عن استثمار نتائج الحرب العسكرية إلى مكاسب سياسية. كما كانت الانقسامات القومية في الداخل العراقي أحد المسائل التي واجهت القيادة السياسية ولا سيما في إقليم كردستان، وأثر هذا الأمر على مصداقية النظام الحاكم في العراق ككل. ولذلك فإنه يمكن القول إن القرار العراقي بغزو الكويت كان دافعه هو كمية الضغوط الداخلية التي تعرض لها النظام السياسي العراقي أعقاب حرب الخليج الأولى (محمود، ١٩٩١، صـ ٤٧، ٤٨).

تحولت أزمة الغزو العراقي للكويت من أزمة إقليمية إلى أزمة دولية وذلك بسبب المصالح النفطية والاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية ولأوروبا الغربية واليابان، وذلك لاعتمادهم بشكل أساسي على نفط الخليج[٢]؛ حيث تسببت الأزمة ومع بدايتها إلى ارتفاع سعر برميل البترول بشكل ملحوظ إلى ٣٥ دولار في نيويورك (السياسة الدولية، يناير ١٩٩١، صـ ١٦٤). كما تسببت التغيرات التي استجدت على الساحة الدولية حينها وبداية ظهور عالم أحادي القطبية، إلى تحرر الأطراف المعنية في التحرك لمواجهة الغزو العراقي من الصعوبات التي كانت تحجم حرية التحرك في مواجهة الأزمات الدولية فترة الحرب الباردة؛ فالولايات المتحدة ضمنت

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوە کوردی

منذ البداية موقف الاتحاد السوفيتي في مجلس الأمن الدولي، وذلك على الرغم من وجود معاهدة التعاون والصداقة المعقودة بين العراق واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية منذ ٩ إبريل ١٩٧٢، إلا أن السياسة الجديدة السوفيتية كانت في حاجة ماسة للمساعدات المالية والغذائية الغربية. وتمكنت الولايات المتحدة من استثمار هيئة الأمم المتحدة ضمن أوراقها الضاغطة لإضفاء الشرعية على تصرفاتها لمواجهة الأزمة، حتى أنها اتخذت قرار نشر قواتها في الخليجقبل أن يصدر مجلس الأمن قراراته بشأن الأزمة (محمد، أغسطس ١٩٩٢، صـ ٦ - ١٠).

تداعيات الغزو العراقي للكويت على الأحوال في كردستان العراق:

بجانب الأزمات الدولية التي نتجت عن الغزو العراقي للكويت، فقد سبب الغزو أزمات إقليمية عربية، وكذلك كان الحال في الداخل العراقي. وما يهم الباحث في هذه الدراسة هو تداعيات الأزمة على الأوضاع في كردستان العراق، وموقف الأطراف الدولية من هذا الحال. فقد تأثر الشعب العراقي بوجه عام لظروف اقتصادية صعبة نتيجة الغزو؛ حيث تم اعتماد عدة قرارات وعقوبات اقتصادية على نظام صدام حسين في العراق من جانب العديد من الدول وكذلك صدرت قرارات بهذا الشأن من جانب مجلس الأمن الدولي، والتي كان لها تأثيرها على الداخل العراقي بوجه عام وعلى الشعب الكردي بالعراقعلى وجه الخصوص.ففي ٦ أغسطس ١٩٩٠ أصدرت الدول الاثنتا عشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (حينها) بياناً بشأن الغزو العراقي للكويت، واتخذت فيه تلك الدول عدة إجراءات عقابية اقتصادية على نظام صدام حسين، ومنها فرض حظر على مستوردات النفط من العراق والكويت (المحتل)؛ واتخاذ تدابير مناسبة ترمي إلى تجميد الأموال العراقية الموجودة في أراضي الدول الأعضاء؛ وإيقاف أي تعاون تقني وعلمي مع العراق، كما أصدرت تلك الدول العديد من العقوبات العسكرية وقيود بيع السلاح وخلافه للنظام العراقي (S/21444).كما جمدت الولايات المتحدة الأمريكية الأرصدة المصرفية العراقية (S/21472). وفي الوقت نفسه اتخذ مجلس الأمن الدولي قراره رقم ٦٦١ والمؤرخ في ٦ أغسطس ١٩٩٠ وفيه أقر عقوبات اقتصادية، وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لحين إعادة السلطة إلى الحكومة الشرعية في الكويت. ففي المادة الثالثة من القرار المذكور، قرر أن تمنع جميع الدول ما يلي:

أ - استيراد أي من السلع والمنتجات التي يكون مصدرها العراق أو الكويت، وتكون مصدرة منها بعد تاريخ هذا القرار إلى أقاليمها؛

ب - أية أنشطة يقوم بها رعاياها أو تتم في أقاليمها ويكون من شأنها تعزيز، أو يقصد بها تعزيز، التصدير أو الشحن العابر لأي سلع أو منتجات من العراق أو الكويت، وأية تعاملات يقوم

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوەی کوردی

بها رعاياها أو السفن التي ترفع علمها أو تتم في أقاليمها بشأن أية سلع أو منتجات يكون مصدرها العراق أو الكويت وتكون مصدرة بعد تاريخ هذا القرار، بما في ذلك على وجه الخصوص أي تحويل للأموال إلى العراق أو الكويت لأغراض القيام بهذه الأنشطة أو التعاملات؛

ت - أية عمليات بيع أو توريد يقوم بها رعاياها أو تتم من أقاليمها أو باستخدام السفن التي ترفع علمها أية سلع أو منتجات، بما في ذلك الأسلحة أو أية معدات عسكرية أخرى، سواء كان منشؤها في أقاليمها أو لم يكن، ولا تشمل الامدادات المخصصة بالتحديد للأغراض الطبية والمواد الغذائية المقدمة في ظروف إنسانية، إلى أي شخص أو هيئة في العراق أو الكويت أو إلى أي شخص أو هيئة لأغراض عمليات تجارية يضطلع بها في العراق أو الكويت أو منهما، وأية أنشطة يقوم بها رعاياها أو تتم في أقاليمها ويكون من شأنها تعزيز، أو يقصد بها تعزيز، عمليات بيع أو توريد هذه السلع أو المنتجات.

كما قرر مجلس الأمن في ذات القرار (٦٦١) في المادة الرابعة منه ما يلي:

- يقرر أن تمتنع جميع الدول عن توفير أية أموال أو أية موارد مالية أو اقتصادية أخرى لحكومة العراق أو أية مشاريع تجارية أو صناعية أو لأية مشاريع للمرافق العامة في العراق أو الكويت، وأن تمنع رعاياها وأي أشخاص داخل أقاليمها من إخراج أي أموال أو موارد من أقاليمها أو القيام، بأية طريقة أخرى، بتوفير الأموال والموارد لتلك الحكومة، أو أي من مشاريعها، ومن تحويل أي أموال أخرى إلى أشخاص أو هيئات داخل العراق أو الكويت، فيما عدا المدفوعات المخصصة بالتحديد للأغراض الطبية أو الإنسانية والمواد الغذائية المقدمة في الظروف الإنسانية (S/21441).

ولم يتوقف مجلس الأمن الدولي عند هذا الحد من العقوبات الاقتصادية، ولكنه أكد عليها في القرار (٦٦٥) (S/21640) المؤرخ في ٢٥ أغسطس ١٩٩٠. وفي ٢٥ سبتمبر ١٩٩٠ أكد مجلس الأمن الدولي تلك العقوبات الاقتصادية مرة أخرى، وزاد عليها بالتنبيه على كافة الدول ألا تسمح لأية طائرة الإقلاع من أقاليمها إذا كانت الطائرة تحمل أي شحنة إلى العراق أو الكويت أو منهما، عدا الأغذية في الظروف الإنسانية وفقاً لقرارات مجلس الأمن السابقة في هذا الشأن (S/21816).

في أعقاب الانسحاب العراقي من الكويت، كانت ملامح الضعف الأمني والضغوط الاقتصادية قد زادت في الداخل العراقي؛ فمن الناحية الأمنية،فقد اشتكى العراق إلى الأمين العام

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوەی کوردی

للأمم المتحدة في رسالة بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٩١ من قيام عصابات تسللت من دولة مجاورة[٣]، وقامتبنهب محتويات المخازن في محافظات "البصرة، وواسط، وميسان، وذي قار، والقادسية، والمثنى، والنجف، وكربلاء،وبابل". وقامت جماعات أخرى بنفس الأعمال في كردستان العراق في"السليمانية، وأربيل، ودهوك" (S/22364; S/22371). ووصفت التقارير العراقية الأمنية والتي أرسلها إلى مجلس الأمن لاحقاً، أن عناصر من منتسبي فرق الخميني الإيرانية قد قاموا بنقل عناصر الشغب من داخل الأراضي الإيرانية إلى داخل العراق ونقل الجرحى والقتلى وإخلاء معدات القتال المتروكة إلى إيران، إضافة إلى نقل مواد تموين القتال. وأضاف التقرير أن مجموع الأسرى الإيرانيين المحتجزين لدى السلطات العراقية بلغ ٥٠ أسيراً. وبالنسبة للجانب الإقليمي داخل كردستان العراق، فقد أشار التقرير أن "المخربين الأكراد" -كما وصفهم التقرير - قاموا باحتجاز عدد من العسكريين العراقيين وقاموا بتسليمهم إلى مجموعة "محمد باقر الحكيم" التي تعمل من الأراضي الإيرانية في ١٩ مارس ١٩٩١ (S/22451).

أما بالنسبة للظروف الاقتصادية، ففي تقرير للبعثة التي أرسلها الأمين العام إلى العراق للتقصي عن الأحوال الإنسانية بها، ووفقاً للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) (S/22322)، قامت البعثة بزيارة العراق برئاسة السيد "مارتي اهتساري: Ahtissari"، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة، خلال الفترة من ١٠ إلى ١٧ مارس ١٩٩١ ووصفت الحالة المعيشية المتردية للشعب العراقي، والذي لا يتوافر لديه الوقود الضروري لتوليد الطاقة، حتى أن هذا الأمر أثر على عملية نقل الإمدادات الطبية الطارئة إلى المراكز الصحية. كما جاء بالتقرير أن ٩٠ في المئة من عمال الصناعة قد أصبحوا عاطلين، وسيحرمون من دخولهم اعتباراً من نهاية مارس ١٩٩١. أما بالنسبة للمواد الغذائية، فالعراق كان يستورد ٧٠ في المئة من احتياجاته الغذائية، ونتيجة الحصار تجاوزت أسعار كثير من الأغذية حدود القدرة الشرائية لمعظم الأسر العراقية. وباختصار شديد وصف التقرير تدهور جسيم للغاية لكافة مناحي الحياة في الداخل العراقي (S/22366).كما رأت لجنة مجلس الأمن المكلفة بدراسة التقرير المقدم من السيد "مارتي اهتساري" وذلك وفقاً للفقرة ٥ من القرار ٦٦١ (١٩٩٠) والتي أعطى لها صلاحية أن تقرر هل توجد ظروف إنسانية تستوجب تخفيف المعاناة عن الشعب العراقي، وجدت اللجنة صراحة أن الظروف الإنسانية تنطبق على كافة سكان العراق المدنيين في جميع أنحاء الإقليم الوطني العراقي. ووافقت اللجنة بالسماح بالإمدادات الغذائية والإمدادات الطبية على الفور، والتي كان قد أوصى بمرورها السيد "مارتي اهتساري" في تقريره سابق الذكر (S/22400).

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەرێ زاخۆ بۆ لێکۆلینێن کوردی

ترتب على تدهور الأوضاع الأمنية والمعيشية قيام العديد من أعمال العنف في مناطق متعددة من الأراضي العراقية، وكان الحال كذلك في إقليم كردستان شمال العراق؛ ففي ١٥ مارس ١٩٩١ سيطر "المتمردين" الأكراد على مناطق عديدة من المناطق العراقية القريبة من الحدود مع تركيا. وفي ٢١ مارس ١٩١٩ أذيع أن "المتمردين" الأكراد يسيطرون على محافظة التأميم(كركوك) الغنية بالبترول، وكان نتيجة ذلك قيام الحكومة العراقية بنقل قواتها إلى الشمال لقمع "المتمردين" الأكراد. وفي ٢٥ مارس ١٩٩١ أعلن السيد "جلال طالباني" أمين عام حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، أن جميع مناطق كردستان العراق باستثناء الموصل قد وقعت في أيدي الأكراد.إلا أنه مع حلول الأول من إبريل ١٩٩٠ نجحت القوات العراقية في استعادة المدن الرئيسية في إقليم كردستان العراق، وترتب على ذلك نزوح حوالي٢٢٠ ألف مواطن كردي عراقي نحو تركيا (S/22435)، وأعلنت وكالة الأنباء العراقية أن القوات العراقية قد استعادت مدينة "زاخو" وطردت منها المتمردين الأكراد (الأصفهاني، إبريل ١٩٩١، صـ ١٤١ - ١٤٤). وبتاريخ ٢ إبريل ١٩٩١ اشتكى ممثل تركيا الدائم لدى الأمم المتحدة من احتشاد مواطنين عراقيين على الحدود التركية نتيجة الإجراءات التي يتخذها الجيش العراقي ضد السكان المحليين في شمال العراق، وأضاف كذلك أنه "من الواضح أن قوات الحكومة العراقية تدفع هؤلاء الأفراد عمداً نحو الحدود التركية لتطردهم خارج البلاد"، وهو أمر اعتبره الممثل الدائم لتركيا يهدد سلم المنطقة وأمنها، ويتطلب الأمر عقد مجلس الأمن الدولي لوضع نهاية (لهذا القمع اللاإنساني) (S/22435). كما أدان الاتحاد الأوروبي في ٢ إبريل ١٩٩١ الأعمال القمعية التي تمارس في حق المجموعات السكانية في العراق وينتج عنها تدفق اللاجئين إلى البلدان المجاورة، وناشد الاتحاد الأوروبي الحكومة العراقية بضرورة وضع حد فوري للقمع والذي تسبب في السابق معاناة بالغة للسكان الأكراد(S/22443). وفي ٤ إبريل ١٩٩١ طلب ممثل فرنسا لدى الأمم المتحدة عقد مجلس الأمن الدولي لبحث الحالة الناتجة عن أعمال التعسف التي تُرتكب في حق المجموعات السكانية العراقية وبالأخص المناطق التي يسكنها الأكراد، وأن هذه الحالة تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين (S/22442).ولقد وجه الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلنطي نداء شخصياً من كوبنهاجن من أجل مساعدة النازحين الأكراد العراقيين، كما تعهد رئيس الحكومة البريطانية حينها "جون ميجور: John Major" (١٩٩٠ - ١٩٩٧) بالمساهمة في إغاثة النازحين الأكراد العراقيين بمبلغ قدره (٢٠ مليون جنيه إسترليني أي بما يعادل ٤٠ مليون دولار أمريكي حينها)، وأكد أن حكومته لن تتورط في الحرب الأهلية الجارية في العراق(الأصفهاني، إبريل ١٩٩١، صـ ١٤٤).

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوە کوردی

كان نتيجة التدهور الذي شهدته الساحة العراقية بوجه عام وإقليم كردستان شمال العراق بوجه خاص قيام كل من "بلجيكا، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية" بتقديم مشروع قرار إلى مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٥ إبريل ١٩٩١ وتم اعتماده في اليوم ذاته بصفته القرار ٦٨٨ (١٩٩١) وأدان القرار القمع الذي يتعرض له السكان الأكراد شمال العراق؛ وطالب الحكومة العراقية على الفور بوقف هذا القمع، كما طالب العراق بالسماح للمنظمات الإنسانية والدولية للوصول إلى من يحتاجون إلى مساعدات في جميع أنحاء العراق؛ وطالب الأمين العام كذلك مواصلة بذل الجهود الإنسانية،وإذا اقتضى الأمر إيفاد بعثة أخرى للمنطقة، وتقديم تقريراً عن محنة السكان المدنيين العراقيين، وخاصة السكان الأكراد، والذين وصفهم القرار أنهم يعانون من جميع أشكال القمع الذي تمارسه السلطات العراقية (S/22448). وفي ٨ إبريل ١٩٩١ قررت الدول الاثنتا عشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي "حينها"تقديم معونة نقدية قيمتها (١٨٥) مليون دولار لصالح النازحين والمشردين الأكراد (S/22486).

كان القرار ٦٨٨ (١٩٩١) تاريخياً للأكراد؛ فقد كانت هذه هي المرة الأولى (منذ قرار لجنة التحكيم الخاصة بعصبة الأمم حول ولاية الموصل ١٩٢٥/ ١٩٢٦) يتم ذكر الأكراد باللفظ، ووفقاً لديفيد مكدولفإن هذا الأمر يعد رفع لمكانة الأكراد دولياً. كما كانت هذه هي المرة الأولى التي تصر فيها الأمم المتحدة على حق التدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو فيها (مكدول، ٢٠٠٤، صـ ٥٤٢).

كان رد الفعل الأول من الحكومة العراقية إزاء هذا التضافر الدولي لصالح المسألة الكردية هو قيامها في ٥ إبريل ١٩٩١بإصدار عفو عام عن الأكراد العراقيين في منطقة الحكم الذاتي عن أي تصرف يحاسب عليه القانون عدا جرائم القتل العمد وهتك الأعراض والسرقة. وأكدت الحكومة العراقية أن من يعود منهم إلى الصف الوطني سيكون آمناً على كل حقوقه، وسيقوم بما عليه من واجبات طبقاً للقانون، بشرط أن يسري مفعول هذا القرار لمدة أسبوع لمن كان من المشمولين به داخل العراق، ولمدة أسبوعين لمن كان منالمشمولين به خارج العراق (S/22452). كما عارضت الحكومة العراقية الإجراءات التي قامت بها الطائرات الأمريكية في ٧ إبريل ١٩٩١ والطائرات البريطانية في اليوم التالي بإلقاء معونات ومساعدات لمناطق الأكراد، واعتبرته الحكومة العراقية انتهاكاً لسيادة واستقلال العراق (s/22459). أما بالنسبة لموقف الحكومة العراقية الرسمي من القرار ٦٦٨ (١٩٩١) فقد اعتبرته الحكومة العراقية افتراء في بعض

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوەی کوردی

نصوصه، ولا معنى له في نصوص أخرى؛ وخاصة أن المنظمات الإنسانية والدولية تعمل فعلا في العراق، وأن الحكومة العراقية "تتعاون معها، وذلك باعترافات تلك المنظمات" (s/22460).

من الواضح أن النظام العراقي كان قد فقد مصداقيته دولياً نتيجة عدوانه على الكويت، فلم يتبنى غالبية المجتمع الدولي موقف العراق، ولم يتم تأييده في المحافل الدولية؛ فعلى الرغم من تعهدات نظام صدام حسين لحل الأزمة الكردية بشكل سلمي إلا أن الموقف الدولي لم يتغير تجاهها، ففي ٨ إبريل ١٩٩١اتخذ مجلس الجماعة الأوروبية عدداً من القرارات منها؛ ضرورة إسقاط نظام صدام حسين؛ والإبقاء على العقوبات المفروضة على العراق من جانب الأمم المتحدة حتى تتم التغيرات السياسية المنشودة، وطالبت الجماعة الأوروبية كذلك إنشاء منطقة آمنة داخل العراق مخصصة لحماية النازحين الأكراد، ومنحهم معونة إنسانية قدرها ١٨٠ مليون دولار. كما لم تمانع بريطانيا هذا الأمر وصرح وزير خارجيتها "دوجلاس هوج: Douglass Hogg" بأن إنشاء منطقة أمن للأكراد ستتطلب وجود عدد من المراقبين التابعين للأمم المتحدة على أن تدعمهم وحدات عسكرية قريبة منهم. وفي حديث تليفوني أجراه الرئيس الأمريكي حينها "جورج بوش: George Bush" (١٩٨٩ -١٩٩٣)" مع الأمين العام للأمم المتحدة، أكد أنه يوافق على ضرورة إقامة منطقة أمن "مصالح للنازحين الأكراد" في شمال العراق. كما لم تجد تركيا أي غضاضة في أن تعلن عن وجود جنود أتراك داخل الأراضي العراقية"من أجل ضمان أمن أكراد العراق" - وذلك وفقاً لوصف الحكومة التركية. وفي ١٠ إبريل ١٩٩١ وجهت الولايات المتحدة إنذاراً جديداً إلى العراق بعدم عرقلة عمليات إغاثة النازحين، وأن يلتزم العراق في ذلك بما نص عليه القرار ٦٨٧. وفي ١٦ إبريل ١٩٩١ أعلن الرئيس الأمريكي أن القوات المتحالفة (أمريكية وبريطانية وفرنسية) ستدخل منطقة شمال العراق من أجل إقامة مراكز معونة لإغاثة "النازحين" الأكراد.وفي ١٩ إبريل طالب البرلمان الأوروبي الدول الأعضاء بالمجموعة الأوروبية باتخاذ إجراء قانوني في محكمة العدل الدولية لإدانة العراق لمحاولتها إبادة الأكراد بشكل جماعي. وفي ٢٠ إبريل ١٩٩١ ذكرت وكالة الأنباء الإيرانية أن الأكراد سحقوا محاولة للقوات العراقية لاستعادة مرتفعات شمال السليمانية، وأن القتال لازال مستمراً في عدة مدن. وفي اليوم ذاته طالبت الولايات المتحدة العراق بسحب قواته بعيداً عن منطقة "زاخو" في شمال العراق بمسافة ٣٠ كم حتى يمكن إقامة منطقة آمنة للنازحين الأكراد. وفي اليوم التالي دخلت قافلة أمريكية مكونة من ٥٠ سيارة عسكرية شمال العراق قادمة من تركيا بحجة حماية مخيمات "النازحين" الأكراد، ولم تعترضها القوات العراقية، وتوجهت تلك القافلة نحو مدينة "زاخو" على بعد ١٠ كم داخل العراق. وأكد المنسق الأمريكي لعمليات الإغاثة أن القوات البحرية الأمريكية أقامت معسكراً

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوە کوردی

على بعد واحد كيلو متر من مدينة "زاخو" وذلك بهدف إغراء "النازحين"المنتشرين على الجبال للعودة (الأصفهاني، إبريل ١٩٩١، صـ ١٤٤ -١٤٧).

أما بالنسبة للموقف العراقي الرسمي من تلك التحركات الدولية على الساحة الكردية، ففي ٩ إبريل ١٩٩١ رفض العراق بصفة قاطعة إقامة منطقة عازلة داخل أراضيه لحماية النازحين الأكراد. كما حذرت الحكومة العراقية في ١١ إبريل ١٩٩١ كل من حكومتي تركيا وإيران من أي تدخل في شئون أكراد العراق. وفي ١٧ إبريل ١٩٩١ وصف "طارق عزيز" نائب رئيس الوزراء العراقي أن التدخل الأمريكي في شمال العراق "لا دخل له بالإغاثة الإنسانية، بل هي تلبية لاعتبارات سياسية بحتة"، كما اعتبر أن تدخل الدول الكبرى في مشكلة النازحين يؤدي إلى تعقيد المسألة. وفي محاولة من جانب نظام صدام حسين لتخفيف الضغط على الساحة الكردية قامت السلطات العراقية في ١٨ إبريل ١٩٩١ بالإعلان عن مد فترة العفو عن الأكراد المتهمين بالقيام بأعمال يعاقب عليها القانون. وفي ٢٠ إبريل ١٩٩١جرى اجتماع بين "صدام حسين" وزعماء الأكراد، وذلك بناء على دعوة الرئيس العراقي، في محاولة منه للتفاوض لإنهاء أزمة النازحين الأكراد المحاصرين في الجبال على الحدود التركية. إلا أنه في ٢٢ إبريل ١٩٩١ صرح "مسعود بارزاني" بصفته رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني والذي شارك في المفاوضات مع النظام العراقي، أن جبهة كردستان التي تضم أهم التشكيلات للمعارضة الكردية لن توقع أي اتفاق مع السلطات العراقية إن لم يكن مدعوماً دولياً (الأصفهاني، إبريل ١٩٩١، صـ ١٤٤ -١٤٧). وفي ٢١ إبريل ١٩٩١ طالب وزير خارجية العراق في مذكرة قدمها إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن تقوم الأمم المتحدة باستلام المعسكرات التي أنشأتها القوات الأجنبية في شمال العراق في منطقة "زاخو"، وتعهد الجانب العراقي بتقديم كافة وسائل العون لمندوبي المنظمة الدولية في هذه الحالة؛ وخاصة أن الحكومة العراقية تعتبر وجود تلك القوات العسكرية (الأمريكية وقوات دول أخرى) تمثل خرقاً لسيادة العراق وسلامته الإقليمية (S/22513). وفي ٢٣ إبريل ١٩٩١ كررت القوات الأمريكية للمرة الثانية عملية إنزال قواتها في منطقة العمادية بإقليم كردستان العراق، ولذلك طالب وزير الخارجية العراقي "أحمد حسين" بسرعة استلام مهام الإغاثة في المعسكرات الأمريكية، واعتبر هذا الأمر اختراق لسيادة العراق؛ وخاصة أنه حدث في الوقت الذي يقوم فيه منسق عمليات الإغاثة التابع لمنظمة الأمم المتحدة بزيارة المناطق الشمالية في العراق لتأمين وجود المراكز الإنسانية للأمم المتحدة (S/22531).

لقد تطور أمر تدخل القوات الأمريكية في شمال العراق لدرجة وصلت إلى المطالبة بإخلاء بعض المناطق حتى من رجال الشرطة؛ ففي ٣ مايو ١٩٩١ طلبت القوات الأمريكية قيام

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوەی کوردی

أطباء أمريكان فقط بزيارة مستشفى دهوك، وفي ٤ مايو طلبت القوات الأمريكية انسحاب قوات المشاة العراقية والمدفعية من دهوك، وفي حال عدم التنفيذ فسوف تجبر القوات العراقية على الانسحاب لمسافة ٣٠ كيلو متر. وفي ٦ مايو ١٩٩١ أعادت القوات الأمريكية طلبها بتقديم الدعوة، وطالبت؛ أولاً: تحديد الأماكن التي لا يسمح بدخولها على أن تكون خالية من الأجهزة الأمنية والشرطة؛ وثانياً: يكون واجب الشرطة الأمريكية التواجد في الشوارع الرئيسية (S/22576).

من الواضح من تطورات الأحداث السابقة أن الولايات المتحدة تتصرف بحرية تامة باسم المنظمة الدولية، وفي واقع الأمر فإن هذا الأمر كان جديداً على الساحة الدولية في عصر جديد في أعقاب الحرب الباردة بتعقيداتها بين عدة أطراف متحالفين على جبهتين متضادتين نتج عنه أزمات دولية عديدة. إلا أن الأمر اختلف هذه المرة، فأصبحت الولايات المتحدة تتدخل في شئون العراق دون تفويض من مجلس الأمن، إلا أنها تتذرع بتنفيذ قرارات مجلس الأمن، وهي إشكالية أوجدتها الولايات المتحدة بتصرفاتها ودفعت حكومة العراق للاحتجاج لدى الأمين العام من تصرفات الولايات المتحدة، فقد وصفتها أنها تجبر مجلس الأمن الدولي على اتخاذ قرارات تتفق مع الرؤية الأمريكية من منطق القوة؛ حيث تجرأت الولايات المتحدة وطالبت بنشر قوات شرطة "مدنية" محل القوات الأمريكية والغربية المتحالفة، واعتبرت الحكومة العراقية أن هذا الأمر يعد مثلاً واضحاً في استغلال الأمم المتحدة القائم على منطق القوة (S/22599).

أما بالنسبة لنتائج المفاوضات بين الأكراد والحكومة العراقية، فقد وصلت إلى طريق مسدود، وكانت أهم العقبات التي قابلت المفاوضات هي الممارسة الديمقراطية في المستقبل، والتي رفضها النظام العراقي؛حيث كانت نيته هي عودة المخابرات والأجهزة الأمنية إلى مقراتها في كردستان (عوني، ١٩٩٩، صـ ١٧٥)، وقطع العلاقات الخارجية مع الأكراد، وتسليم كافة الأسلحة الثقيلة للحكومة العراقية (مكدول، ٢٠٠٤، صـ ٥٧٤). وعليه ففي يوليو ١٩٩١ فرضت قوات البيشمركة الكردية سيطرتها على المدن الشمالية الثلاث مطمئنة إلى الحماية الدولية التي وفرتها قوات التحالف، ورداً على ذلك قام نظام صدام حسين في أكتوبر ١٩٩١ بسحب القوات العراقية المسلحة والإدارات المدنية من الأراضي الشمالية الواقعة شمال دائرة عرض ٣٦ شمالاً في أربيل ودهوك والسليمانية، وقام بفرض حصار اقتصادي عليها. ونتيجة لذلك الموقف من جانب الحكومة العراقية، أعلنت الجبهة الكردية في يناير ١٩٩٢ قطع المفاوضات مع النظام العراقي، وإحلال البيشمركة محل قوات الشرطة والجيش العراقي. ويمكن القول ببساطة أن نظام صدام حسين قد ساهم ودون وعي منه في تعميق حالة الانفصال بين الأكراد والحكومة العراقية المركزية في بغداد (الهلي، ٢٠١٠، صـ ٦٠).

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوە کوردی

من الواضح كما سبق القول إن نظام صدام حسين كان في أزمة مصداقية مع المجتمع الدولي، وفي الوقت ذاته لم يكن النظام العراقي متسقاً مع ادعاءاته بالرضوخ للمطالب الدولية وتخليه عن سياسة الحرب، وهو أمر تم رصده من جانب المندوب الدائم الكويتي في الأمم المتحدة، والذي أكد على أن النظام العراقي لا يبدو عليه حسن النية، واستشهد المندوب الدائم الكويتي في مذكرته التي قدمها للأمين العام للأمم المتحدة بتصريحات "طه ياسين رمضان" نائب رئيس النظام العراقي حين صرح لصحيفة الشعب الأردنية الصادرة في ٢٧ مايو ١٩٩١ قائلاً: ".... إن الحديث عن أن الكويت جزء من العراق لم يكن جدلاً أو خيالاً، بل قناعة نحن مقتنعون بها..... وعلينا أن نقطف ثمار هذه المعركة في المعركة القادمة والأساس الذي سنعتمد عليه هو الشعب ومن خلال قيادته الوطنية..... الأساس هو الحصار الاقتصادي... لذلك نمارس المرونة في التعامل السياسي في هذه المرحلة وهو مفيد، شريطة ألا يؤدي التنازل عن الحقوق الثابتة والمشروعة". كما أنه في حديث آخر لصحيفة الشعب المصرية بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٩١ صرح نائب الرئيس العراقي قائلاً: "العراق منذ أن دخل الكويت كان يعرف أن أمريكا ودولاً كثيرة لن تصفق له. حتى يوم ١٥ فبراير ١٩٩١، وفي البيان الذي ذكرنا قلنا إن الكويت عراقية، وما زلنا نقول ذلك حتى اليوم" (S/22655). وعلى الرغم من خطورة تلك البيانات التي أدلى بها الممثل الدائم لدولة الكويت في مذكرته للأمين العام للأمم المتحدة، وعلى الرغم من المكانة الأدبية والإعلامية للأمم المتحدة على النطاق الدولي، إلا أنه لم يأت أي رد من الجانب العراقيعليها وذلك على الرغم من تعدد المذكرات التي قدمها ممثل العراق الدائم للأمين العام خلال تلك الفترة وتناول فيها إما الخروقات الأمريكية للسيادة العراقية أو وجهة نظر الجانب العراقي من القرارات التي اعتمدها مجلس الأمن الدولي[٤].

الاتفاق بشأن إنشاء فرقة حرس أممية بإقليم كردستان شمال العراق:

أدان القرار ٦٨٨ (١٩٩١) الممارسات العراقية تجاه السكان الأكراد، وطالب الحكومة العراقية على الفور بوقف هذا القمع، والسماح للمنظمات الإنسانية والدولية الوصول إلى من يحتاجون إلى مساعدات في جميع أنحاء العراق؛ كما طلب القرار من الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة مواصلة بذل الجهود الإنسانية، وإذا اقتضى الأمر إيفاد بعثة أخرى للمنطقة، وتقديم تقرير عن محنة السكان المدنيين العراقيين، وخاصة السكان الأكراد (S/22448). وفي هذا الإطار أوفد الأمين العام للأمم المتحدة بعثتين إلى العراق لبحث الحالة؛ فكانت البعثة الأولى برئاسة السيد "إيريك سوي: Eric Suy"، وهو الممثل الشخصي للأمين العام وذلك خلال الفترة من ١٣ إلى ١٨ إبريل ١٩٩١. أما البعثة الثانية فكانت برئاسة الأمير "صدر الدين أغا خان" بصفته المندوب التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنساني للعراق والكويت ومناطق

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوەی کوردی

الحدود العراقية الإيرانية، والعراقية التركية، وذلك خلال الفترة من ١٦ إلى ١٨ إبريل ١٩٩١. وفي حقيقة الأمر فقد رحبت الحكومة العراقية بالبعثتين على الرغم من عدم اعتراف العراق بالقرار ٦٨٨(١٩٩١)، وذلك وفقاً لشهادة الأمين العام نفسه في تقريره رقم (S/22663)، وفي ١٨ إبريل ١٩٩١ تم توقيع مذكرة تفاهم بين السيد "**أحمد حسين**" وزير الخارجية العراقي حينها وبين الأمير "صدر الدين أغا خان"، تعهد فيها الجانب العراقي بتقديم الدعم والتعاون الكاملين للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وبرامجها من أجل تخفيف معاناة السكان المدنيين العراقيين المتضررين. وفي خضم هذا الاتفاق الإطاري المبدئي عقد في ١٧ و١٨ مايو ١٩٩١ جلسة مناقشات لتوضيح العناصر الرئيسية التي ترتبط بوحدات الحرس (الأممية) المنوط تنفيذها، وكخطوة أولى تم إرسال عشرة حراس تابعين للأمم المتحدة إلى "دهوك" في ١٩ مايو ١٩٩١ وذلك بهدف إنشاء وجود للأمم المتحدة في المكتب الفرعي والمستودعات في البلدة، كما تقوم هذه الوحدات بالاتصال مع مخيمات العبور في سهل "زاخو" وذلك من أجل تمكين الأمم المتحدة من تولي الإشراف عليها. كما تم الاتفاق على التعاون بين الوحدة ومع الإدارة المدنية المحلية من أجل تعجيل عودة الخدمات التي كانت عليها البلدة، كما أن هذه الوحدة المتمركزة في دهوك/ زاخو يتم تعزيزها بالقوات، كما يتم اتخاذ الترتيبات لكفالة السماح للطائرات العمودية التي تحمل علامة الأمم المتحدة بالهبوط في "دهوك"و"زاخو" و"الموصل"، وذلك من أجل حركة موظفي الأمم المتحدة، كما تم الاتفاق على اتخاذ الترتيبات اللازمة لتزويد الفرقة بوسائل الاتصال المطلوبة والدعم السوقي اللازم (S/22663). أما بالنسبة للقوات المتحالفة التي كانت قد دخلت إلى شمال العراق (في المنطقة الكردية) فقد ظلت بها حتى يوليو ١٩٩١ ومع انسحابها أعلنت إنشاء منطقة أمنية شمال خط ٣٦ شمالاً يحظر فيه على الطائرات العسكرية العراقية الطيران فوقها، كما يتعين على القوات العراقية البرية وقوات الأمن الخاصة البقاء خارج المنطقة (قمحة، أكتوبر ١٩٩٦، صـ ١٣٦). وبذلك يكون قد تم تحجيم دور السلطة المركزية العراقية في إقليم كردستان شمال العراق.

على الرغم من الاتفاق السابق ذكره بين الحكومة العراقية، والأمم المتحدة؛ إلا أن الغارات الأمريكية لم تتوقف شمال العراق، فعلى سبيل المثال لا الحصر تم رصد عدد ٤٥٨ اختراق جوي أمريكي لمناطق شمال العراق خلال الفترة من ٢٦ يوليو وحتى ١٨ أغسطس ١٩٩١ وذلك في مناطق "أربيل، ودهوك، وشمال الموصل، وتلعفر، والعمادية، وزاخو، ...". ولقد أبلغت الحكومة العراقية الأمين العام للأمم المتحدة بهذا الأمر على اعتبار أنه اختراق للسيادة العراقية واستغلال مفرط وغير مبرر للقوة من الجانب الأمريكي وبشكل مخالف لقرارات مجلس الأمن[٥].

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوە کوردی

الأمم المتحدة والنظر في حالة حقوق الإنسان في إقليم كردستان شمال العراق:

في تقرير خاص بعنوان "حالة حقوق الإنسان في العراق" بتاريخ ٦ مارس ١٩٩١ صادر عن لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة تمت الإشارة إلى انتهاكات صريحة تؤثر على سكان العراق ككل بوجه عام، وعلى السكان الأكراد بوجه خاص؛ حيث أعربت اللجنة عن القلق إزاء استخدام الأسلحة الكيميائية ضد السكان الأكراد المدنيين، والنزوح الإجباري لمئات الآلاف من الأكراد وتخريب المدن والقرى الكردية، وإبعاد الآلاف من الأسر الكردية. وبناء على القرار رقم ١٩٩١/٧٤ الصادر عن لجنة حقوق الإنسان طلبت اللجنة من رئيسها أن يعين مقرراً خاصاً للقيام "بدراسة دقيقة لانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها حكومة العراق"، وعليه تم تعيين السيد "ماكس فان دير شتويل: Max Van Der Stoel" مقرراً خاصاً في ٢٥ يونية ١٩٩١. وفي ١٨ نوفمبر ١٩٩١ أصدرت لجنة حقوق الإنسان التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لهيئة الأمم المتحدة تقريرها عن "حالة حقوق الإنسان في العراق"، وورد به العديد من الممارسات الغير إنسانية ضد السكان الأكراد، ومنها ممارسات خلال الفترة التي سبقت الغزو العراقي للكويت، واشتملت تلك الممارسات على عمليات القتل الجماعي للسكان الأكراد، وعمليات الترحيل الداخلي لمئات الآلاف من الأكراد، وتدمير القرى، وفرض قيود على الملكية الخاصة للسكان الأكراد، واستخدام القوة المفرطة بما في ذلك الأسلحة الكيميائية ضد السكان المدنيين، بخلاف إغلاق مزارع الدواجن، وتلغيم الأراضي الزراعية.. (S/23685/Add 1, pp. 37, 38).

كما تناول التقرير الممارسات العراقية في حق السكان الأكراد في أعقاب الغزو العراقي للكويت؛ حيث إن الحكومة العراقية فرضت حصاراً داخلياً على السكان الأكراد بخلاف الحصار المفروض على العراق ككل، بمعنى حصار داخل الحصار، وشمل الحصار منع دخول الأغذية والأدوية والوقود إلى المناطق الكردية. كما عانى السكان الأكراد من مصاعب خاصة خلال شتاء عام ١٩٩١ ؛ حيث فرضت الحكومة حصاراً شمل الزيوت اللازمة للتدفئة وذلك منذ يوم ٢٣ أكتوبر ١٩٩١ مع بداية حلول فصل الشتاء. وتم تنفيذ هذا الحصار عن طريق سلسلة من مناطق التفتيش المسلحة على جميع الطرق الداخلة إلى منطقة الحكم الذاتي للأكراد، والخارجة منها، حيث يصادر أفراد الحراسة الأغذية والوقود مهما قلت كمياتها، ويتركون نصف خزان الوقود لكل سيارة ويحرقون الباقي. وشمل الحصار كذلك السحب الشامل للخدمات المدنية من المناطق الكردية، وذلك سواء نقل الموظفين المدنيين المعينين مركزياً، أو عدم صرف مرتبات الموظفين المدنيين المحليين. وقد أسفرت تلك الممارسات من الحرمان الكامل أو التقليل من الخدمات الاجتماعية والخدمات الأخرى التي ينتظر من الحكومة تأديتها، كما منعت الحكومة صرف معاشات المتقاعدين.وانتقد التقرير كذلك أسلوب الحكومة العراقية في التعامل مع

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەرێ زاخۆ بۆ ڤەکۆلینێن کوردی

مسألة الحكم الذاتي للأكراد ، فأشار التقرير إلى إصرار الحكومة العراقية على وضع مسؤولين من وكالات الأمن في منطقة الحكم الذاتي، وتحديدها التعسفي من طرف واحد لحدود هذه المنطقة، واستمرار حصارها الداخلي للأغذية والوقود، بجانب صعوبة المفاوضات القائمة بين الطرفين (S/23685/Add. 1, pp. 37- 42.). أما عن تبرير الحكومة العراقية لتلك الممارسات في حق السكان الأكراد فقد تمثل في أن هذه القيود قد فرضت نظراً لعجز القيادة الكردية عن الحفاظ على الأمن وحماية الموظفين الحكوميين والموارد (S/23687, p. 20).

وبوجه عام فقد رأى المقرر الخاص بعد أن درس حالة حقوق الإنسان في العراق، أن انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت هي انتهاكات تبلغ من الخطورة ومن الضخامة واتساع النطاق حداً يمكن معه القول بأنها ليس لها مثيل منذ الحرب العالمية الثانية سوى بعض الحالات القليلة. وأكد المقرر الخاص أنه ليس من المرجح أن تنتهي هذه الانتهاكات طالما كانت قوات الأمن تملك سلطة اتخاذ القرار بشأن حرية أي مواطن عراقي أو حبسه أو حتى بشأن حياته أو موته. ونتيجة ذلك رأى المقرر الخاص ضرورة إرسال لجنة من مراقبي حقوق الإنسان إلى العراق حتى تتحسن حالة حقوق الإنسان فيه. وعلى الجانب الكردي فقد طالب المقرر الخاص بضرورة حث الحكومة العراقية على إنهاء الحصار المفروض على المناطق التي يسيطر عليها الأكراد في العراق (E/cn. 4/1991/31, pp. 76- 78.).كما لاحظ المقرر الخاص في تقريره أنه ما دام قمع السكان مستمراً، فإن تهديد السلم والأمن الدوليين في المنطقة، والمشار إليه في القرار ٦٨٨ (١٩٩١) سيظل قائماً (A/47/2, p. 230). أما عن رأي أعضاء مجلس الأمن من هذه الحالة على الساحة الكردية، فقد أبدى المجلس شعوره بالقلق بصفة خاصة إزاء أنباء القيود التي فرضتها حكومة العراق على إمدادات السلع الأساسية وخاصة الأغذية والوقود في محافظات العراق الشمالية الثلاث "دهوك، وأربيل، والسليمانية" (S/23699).

ونظراً لتدهور الأحوال الإنسانية في العراق بوجه عام، فإن السيد "ماكس فان ديل شتويل" قدم تقريراً آخر عن حالة حقوق الإنسان في العراق بتاريخ أغسطس ١٩٩٢ وأوضح فيه بعض انتهاكات حقوق الإنسان في العراق (S/24386). وبناء على هذا التقرير طالب ممثلو (بلجيكا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) عقد جلسة خاصة لمجلس الأمن لمناقشة التقرير. وتم عقدها بتاريخ ١١ أغسطس ١٩٩٢، وخلال الجلسة أدلى السيد "فان ديل شتويل"[٦] ببيان أوضح فيه عن ورود تقارير عن حوادث خطيرة في منطقة كردستان تتمثل في قيود على إمدادات الوقود للوكالات الإنسانية وفرض الحكومة العرقية حصارها على سكان الشمال، والذي اعتبره حصاراً أصبح أكثر إحكاماً خلال الأسابيع القلية السابقة لعقد جلسة مجلس الأمن، وأن

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوەی کوردی

إمـدادات الأغذيـة لا تصـل تقريبـاً. كمـا أن قطـع الإمـدادات بمنتجـات الـبترول أدى إلى تضـاءل مخزون الاحتياطي منها، وإلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير، وأن عدد متزايد من الأكراد أصبحت دخولهم غير كافية لتوفير احتياجاتهم الأساسية، مما دفعهم إلى بيع ما يملكونه، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى حدوث مجاعة (S/pv. 3105, p. 15- 21).والغريب أن ممثل العراق في الأمم المتحدة وصف هذا التقرير بأنه "تافه" وأنه محاولة للمساعدة في تحقيق هدف غير شرعي، وبالتحديد تمزيق العراق من خلال الدعوة إلى مرابطة "ما يسمى مراقبي حقوق الإنسان" (S/pv. 3105, p. 33.) وكان الأولى لممثل العراق حينها اتخاذ الموقف على محمل الجد وخاصة أن الحصار الذي تمارسه الحكومة العراقية ضد السكان الأكراد أصبح حينها أمراً معلوماً للجميع ولا يمكن إخفاؤه.

في رسالة مؤرخة في ٢٤ أغسطس ١٩٩٢ موجهة من الأمين العالم للأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن حول تطور الأوضاع الإنسانية في العراق، قام الأمين العام بتوضيح الصعوبات التي تواجه المنظمات العاملة في المجال الإنساني؛ وحيث أن الأمين العام قد وجه في ٤ أغسطس ١٩٩٢ رسالة إلى نائب رئيس وزراء العراق واقترح فيها إجراء مناقشات في أقرب وقت بشأن تمديد مذكرة التفاهم التي تحكم البرنامج الإنساني المشترك بين الوكالات في العراق، وتلقى الأمين العام الرد في ١٠ أغسطس ١٩٩٢ بالترحيب من الجانب العراقي لاستقبال وكيل الأمين العام للشئون الإنسانية لزيارة العراق لهذا الغرض. وعليه فقد أصدر الأمين العام تعليماته إلى السيد "إلياسون: Eliasson" لبدء هذه المفاوضات، فوصل العراق بتاريخ ١٧ أغسطس واستمرت مأموريته حتى ٢١ أغسطس ١٩٩٢ . وقد تم عقد العديد من المباحثات بين الطرفين، ووجد الجانب العراقي أن بعض التدابير الاستثنائية الواردة في الاتفاقيات السابقة لن تصبح منطبقة، وسيكون الوضع كالتالي:

١ - لن يسمح بوجود مكاتب فرعية للأمم المتحدة، ولكن سيصرح بالدخول على أساس وظيفي لتنفيذ المشاريع؛

٢ - لن يسمح بمشاركة المنظمات غير الحكومية في البرنامج الإنساني إلا بناء على اتفاق منفصل بين كل من المنظمات غير الحكومية وحكومة العراق؛

٣ - ستكون قوة الحراس مقتصرة على ١٥٠ حارساً، كحد أقصى، بحيث يوزع أولئك الحراس في المحافظات الشمالية الثلاث فقط مع وجود رئيسها و "أربعة أو خمسة مساعدين" في بغداد؛

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوەی کوردی

٤ - لن يقبل وجود نظام اتصالات منفصل للبرنامج الإنساني داخل البلد؛

٥ - لن يكون من الممكن النص في مذكرة التفاهم على تقديم الحكومة المساهمة بالعملة المحلية؛

٦ - لن يكون من الممكن أن تتجاوز فترة الاتفاق ٣١ ديسمبر ١٩٩٢.

كما طلبت الحكومة العراقية بذل كل جهد ممكن لاستثناء الاحتياجات الإنسانية من الجزاءات المفروضة، وذلك لما تسببه تلك الجزاءات من معاناة للسكان المدنيين. ومن جانب آخر وجدت الأمم المتحدة أن احتياجات الجماعات الضعيفة في العراق تتطلب استمرار البرنامج الإنساني المشترك بين الوكالات. وبالنسبة لموقف الأمم المتحدة من النقاط السابقة التي اشترطتها الحكومة العراقية، فكانت كما يلي:

١ - المكاتب الفرعية أو المراكز الميدانية ضرورية للبرامج والوكالات المشتركة التابعة للأمم المتحدة من أجل تنفيذ البرنامج الإنساني تنفيذاً فعالا في جميع أنحاء العراق؛

٢ - مشاركة المنظمات غير الحكومية تمثل احتياجاً تنفيذياً هاماً، وإصرار الحكومة على عقد اتفاقات منفصلة يمكن أخذه في الاعتبار رهناً بنجاح اعتماد مذكرة التفاهم؛

٣ - تحديد الحكومة للعدد الكلي لحراس الأمم المتحدة وموقعهم ليس مقبولاً. وقد أصرت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المشاركة في البرنامج الإنساني على استمرار وزع الحراس، بحد أقصى قدره ٥٠٠ فرد وذلك لكفاية حمايتهم ونظراً إلى التدهور الخطير في الحالة الأمنية.

٤ - الاحتفاظ بنظام الاتصالات اللاسلكية القائم يعد مكون أساسي هام في جميع العمليات الإنسانية الطارئة التي تقوم بها الأمم المتحدة؛

٥ - تقديم الحكومة المساهمة بالعملة المحلية، وهي مساهمة جرى النص عليها في المذكرتين السابقتين ولم تدفع إلا في ثلاث مناسبات، وهو أمر لازم للبرنامج، ونظراً لعدم وجود سعر صرف خاص للعمليات الإنسانية؛

٦ - بالنظر إلى الوقت الذي ضاع منذ انتهاء سريان مذكرة التفاهم السابقة وإلى أهمية البرنامج بالنسبة لتغطية أشهر الشتاء المقبل فإنه ينبغي أن تمتد فترة الاتفاق حتى ٣١ مارس ١٩٩٢.

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوەی کوردی

ونتيجة لهذا الموقف من جانب الحكومة العراقية كانت وجهة نظر الأمم المتحدة هو أن موقف الحكومة العراقية يحول دون قيام البرنامج الإنساني المشترك بين الوكالات بتقديم المساعدة الإنسانية الفعالة إلى جانب الجماعات الضعيفة في العراق. كما أن تنفيذ البرنامج في المحافظات الشمالية قد أوقف؛ حيث يوجد نقص في إمدادات الوقود مما يحول دون توزيع الأغذية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي؛ وكذلك الإمدادات المتعلقة بالصحة والمرافق الصحية والمياه والتغذية المقدمة من اليونيسيف إلى جزء كبير من سكان الشمال؛ حيث أن هؤلاء السكان لا يزالوا متأثرين باستمرار القيود التي فرضتها الحكومة على الإمدادات بالنسبة لحصص الأغذية والوقود والإمدادات الطبية، كما أن عمليات برنامج الأغذية العالمي في الشمال ستتوقف بكاملها بسبب الحظر المفروض على وجود المنظمات غير الحكومية، والذي سيحول دون الاستمرار في توزيع الأغذية التي تقوم بها مؤسسة "كير: Care" حينها. وفي نهاية التقرير طالب السيد "بطرس بطرس غالي" الأمين العام للأمم المتحدة وقتها بضرورة لفت انتباه أعضاء مجلس الأمن لهذه الرسالة (S/24509).

وبناء على رسالة الأمين العام عقد مجلس الأمن جلسته رقم ٣١١٢ بتاريخ ٢ سبتمبر ١٩٩٢، وأدلى رئيس مجلس الأمن ببيان في أعقاب مشاورات مجلس الأمن، وأبدى المجلس انزعاجه من تخلف العراق المستمر عن ضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة وموظفي المنظمات غير الحكومية. واعتبر المجلس سلوك العراق وبياناته المتعلقة بالبرنامج الإنساني المشترك بين الوكالات تتعارض مع قرارات مجلس الأمن السابقة التي تتطلب من العراق التعاون مع المنظمات الدولية. ولقد أبدى مجلس الأمن تأييده التام لإصرار الأمين العام على مشاركة الموظفين الميدانيين ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها بصورة مناسبة ومواصلة نشر قوات حرس الأمم المتحدة (S/pv.3112).

وفي جلسة أخرى لمجلس الأمن الدولي حول الحالة بين العراق والكويت، وبتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٩٢ تم عقد الجلسة رقم ٣١٣٩ وأدلى خلالها رئيس مجلس الأمن بيان جاء في بعض بنوده ما يفيد عدم امتثال العراق لتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالحالات الإنسانية؛ حيث تواصل الحكومة العراقية ارتكابها انتهاكات خطيرة لأحكام القرار ٦٨٨ (١٩٩١) ولا سيما في المنطقة الشمالية من العراق. وأفاد مرة أخرى أن أعضاء مجلس الأمن يشعرون بالقلق إزاء أنباء القيود التي فرضتها حكومة العراق على إمدادات السلع الأساسية ولاسيما الأغذية والوقود في المحافظات الشمالية الثلاث (دهوك وأربيل والسليمانية)، واعتبر أنه ما دام هذا القمع للسكان مستمراً فإنه يمثل حالة من تهديد السلم والأمن الدوليين في المنطقة (S/pv.3139.). وفي نهاية

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەرێ زاخۆ بۆ لێکۆلینێن کوردی

الجلسة وجد رئيس مجلس الأمن أنه على الرغم من اتخاذ بعض الخطوات الإيجابية، فإن حكومة العراق لم تمتثل بعد امتثالاً تاماً وغير مشروط لالتزاماتها، وأن عليها أن تفعل ذلك أو تتخذ على الفور الإجراءات المناسبة في هذا الصدد (S/24839).

وفي واقع الأمر، فإنه كلما تعرض نظام "صدام حسين" لضغط دولي يقوم بتخفيف الضغط عن الأكراد ويسمح بمرور شاحنات المعونة إلى كردستان، ولكنه كان يجد عادة أساليب جديدة لإعاقة المعونة كالتأخير في حواجز الطرق المقامة حديثاً، على سبيل المثال، واعتباراً من يوليه ١٩٩٢ بدأ يشن هجمات على العاملين في مجال الإغاثة التابعين للأمم المتحدة، وقام بقذف الشاحنات بالقنابل، وذلك بواسطة بعض العناصر الكردية المتضررة من الأحوال المعيشية المتردية في الإقليم، ولقد استمرت تلك الحملات حتى عام ١٩٩٣. أما بالنسبة لحجم الإمدادات التموينية التي كانت تصل للإقليم، فكما سبق القول كانت منخفضة للغاية، ففي أغسطس ١٩٩٢ كانت السليمانية تتلقى فقط ٢٠ ٪ من حصتها الخاصة من الطعام، وأربيل ١٦ ٪ من حصتها. وخلال يناير ١٩٩٣ تقلصت هذه النسبة إلى أقل من ١٠ ٪، ولم يطرأ على هذا الرقم أي تغيير حتى الربع الأول من عام١٩٩٤ (مكدول، ٢٠٠٤، صـ ٥٧٢).

لقد أصبح النظام العراقي في صدام مباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب محاولة الاغتيال الفاشلة للرئيس الأمريكي المنتهية ولايته حينها "جورج بوش" أثناء زيارته للكويت خلال شهر إبريل ١٩٩٣ ؛ حيث أن السلطات الكويتية أحبطت محاولة الاغتيال، وتم اتهام النظام العراقي بتورطه وضلوعه في محاولة الاغتيال من جانب الحكومة الأمريكية، وذلك بناء على التحقيقات التي أعلنت عنها ممثلة الولايات المتحدة الدائمة لدى الأمم المتحدة "مادلين أولبرايت: Madeleine Albright"، وهو ما دفع الولايات المتحدة، وفقاً لادعاءاتها، لاستخدام حقها في الرد المباشر وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة وقامت بشن هجمات على مواقع استخباراتية عراقية. وأعلن الرئيس الأمريكي حينها "بيل كلينتون: Bill Clinton" (١٩٩٣ – ٢٠٠١) أنها هجمة تطلبت رداً مباشراً من الولايات المتحدة. وخلال اجتماع مجلس الأمن في الجلسة رقم ٣٢٤٥ بتاريخ ٢٧يونية ١٩٩٣ والمنعقدة بناء على طلب الولايات المتحدة، أدلت "مادلين أولبرايت" ببيان عددت فيه انتهاكات النظام العراقي السابقة ضد قوافل الإغاثة التابعة للأمم المتحدة في المنطقة الكردية شمال العراق، وضد موظفي الأمم المتحدة وعمال المعونة الإنسانية في العراق. كما أنها وصفت النظام العراقي بقمع شعبه انتهاكاً لقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨(١٩٩١) ويقومبفرض سياسة الحرمان الاقتصادي والحصار على مواطنيه. وفي كلمة للمندوب العراقي في الأمم المتحدة نفى كل الادعاءات الأمريكية، واعتبرها مفبركة من جانب

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوەی کوردی

النظام الكويتي لتوريط النظام العراقي. إلا أن باقي أعضاء مجلس الأمن لم يعترضوا على تصرفات الولايات المتحدة في هذه الحادثة (S/pv.3245).

كانت الحالة بوجه عام هي فرض حصار اقتصادي على النظام العراقي من جانب الأمم المتحدة، وفي المقابل يقوم النظام العراقي بفرض حصاره الاقتصادي على الأكراد العراقيين، وهو أمر زاد من صعوبة الأحوال المعيشية في المدن الكردية بوجه عام، كما سبق القول. وفي تلك الأثناء بدأت تتخذ الأمم المتحدة سياسة أخرى لفرض الإجراءات العقابية على الدول التي لا ترضخ لتطبيق القانون بوجه عام؛ ففي تقرير للأمين العام للأمم المتحدة "بطرس بطرس غالي" عام ١٩٩٥ عن أعمال المنظمة بعنوان "ملحق لخطة السلام" وبمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، أورد بنداً يتعلق بفلسفة الجزاءات التي يتم فرضها من جانب الأمم المتحدة، واعتبرها الأمين العام أنها أداة قليلة الفعالية، وأنها تثير مسألة أخلاقية تتعلق بما إذا كانت المعاناة المفروضة على الفئات الضعيفة في البلد المستهدف هي وسيلة مشروعة لممارسة الضغط على الزعماء السياسيين الذين ليس من المرجح أن يتأثر سلوكهم بمحنة رعاياهم. كما أن الجزاءات لها دائماً آثار غير مقصودة أو غير مرغوب فيها، وأنها يمكن أن تعقد عمل الوكالات الإنسانية بحرمانها من فئات معينة من الإمدادات وبإلزامها اتباع إجراءات عسيرة للحصول على الإعفاءات اللازمة (S/1995/1). ويبدو أن هذا التقرير كان له صداه على الوضع الإنساني في إقليم كردستان بالعراق؛ فقد أشارت بعض الوفود في مجلس الأمن إليه خلال الجلسة رقم ٣٥١٩ حينما تقدمت وفود "الأرجنتين، ورواندا، وعمان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة" الأعضاء في مجلس الأمن خلال شهر إبريل ١٩٩٥ بمشروع قرار تم اعتماده باعتباره القرار رقم ٩٨٦(١٩٩٥) لرفع المعاناة عن السكان الأكراد وللنظر في الحالات الإنسانية في العراق. وتضمن القرار توفير اعتمادات مالية من صادرات النفط التي سيسمح بها للعراق لتوفير تلك المساعدات، وبمعنى آخر "النفط مقابل الغذاء"، وكان أهم ماورد في هذا القرار ويخص الساحة الكردية، مايلي:

- ورد بالفقرة (ب) من البند رقم (١) بالقرار: "قيام الجهة المشترية -يقصد المشترية للنفط - بسداد المبلغ الكامل لكل صفقة لشراء النفط والمنتجات النفطية من العراق مباشرة إلى حساب الضمان الذي سينشئه الأمين العام لأغراض هذا القرار"

- ورد بالفقرة (ب) من البند رقم (٨) بالقرار: "... من أجل ضمان التوزيع المنصف للمعونة الغوثية الإنسانية على جميع قطاعات السكان العراقيين في جميع أنحاء البلد، بتوفير ما يتراوح بين ١٣٠ مليون و١٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة كل ٩٠ يوماً لبرنامج الأمم

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەرێ زاخۆ بۆ ڤەکۆلینێن کوردی

المتحدة الإنساني المشترك بين الوكالات الذي يعمل داخل الأراضي المشمولة بالسيادة العراقية في المحافظات العراقية الشمالية الثلاث (دهوك، وأربيل، والسليمانية)" (S/1995/292.).

ومن مجمل قراءة القرار يتبين أنه سيسمح للعراق ببيع ما قيمته بليون دولار أمريكي من نفطه كل ٩٠ يوماً، وسيتم إنفاق نسبة ٧٠ في المئة من هذا المبلغ من أجل تلبية الاحتياجات الغذائية والطبية المستعجلة للشعب العراقي، وأن نسبة ٣٠ في المئة المتبقية ستستخدم في التعويض الجزئي لضحايا العدوان العراقي (S/pv.3519, p. 3.). ولقد علقت "مادلين أولبرايت" المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة على هذا القرار، واسترشدت ببعض المبادئ التي تتمثل في أن الغرض من هذا القرار هو مواجهة الاحتياجات الإنسانية وليس تلبية للأهداف السياسية أو الأهداف الخارجية الأخرى؛ كما أكدت أن الهدف من القرار ليس لتخفيف الجزاءات أو رفعها، ولكنه استثناء من الجزاءات لغرض محدد. وأكدت "مادلين أولبرايت" في معرض تعليقها على القرار: "... أن التهديد الأكبر للسلامة الإقليمية للعراق هو "صدام حسين"، فحكومته هي الحكومة الوحيدة في التاريخ التي استخدمت أسلحة الدمار الشامل ضد مواطنيها. وحكومته هي التي فرضت حصاراً اقتصادياً على جزء في بلده ومنعت وصول الكهرباء إليه. وأن الشكوك المثارة حول السلامة الإقليمية للعراق وضرورة اتخاذ تدابير معينة لتوفير الاحتياجات الإنسانية في شمال العراق لم تنشأ إلا بسبب أعمال الحكومة العراقية" (S/pv.3519, p. 11.).

أما بالنسبة لموقف الحكومة العراقية من هذا القرار، فقد رفضته مبدئياً، ففي ١٥ مايو ١٩٩٥ استقبل الأمين العام للأمم المتحدة، استقبل وزير الخارجية العراقي "محمد الصحاف" والذي أبلغه أن حكومته لن تنفذ القرار ٩٨٦(١٩٩٥) لأنها تعترض، في جملة أمور، على نسبة النفط المقرر تصديرها، وعلى طرق توزيع المعونة الغوثية الإنسانية في المحافظات الشمالية الثلاث، وهو الأمر الذي ترتب عليه تعطل إعداد التقرير المطلوب من الأمين العام وفقاً للفترة المحددة من القرار؛ وحيث إن التعاون مع الحكومة العراقية شرط أساسي لتنفيذ بنوده (S/1995/495).

لم يكن موقف الحكومة العراقية ثابتاً بالنسبة لتنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) حيث إن الأمين العام للأمم المتحدة أعلن في ٢٠ مايو ١٩٩٦ عن وجود مذكرة تفاهم تم توقيعها مع الحكومة العراقية بشأن تنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، واعتبرها الأمين العام خطوة مهمة ضمن الترتيبات اللازمة بموجب القرار لوضعه موضع التنفيذ الكامل. وعلى الرغم من أن مذكرة التفاهم أكدت على استقلالية العراق، إلا أنه يتضح من بنودها وجود تمييز للمحافظات الكردية

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوە کوردی

الشمالية الثلاث (دهوك، وأربيل، والسليمانية)، فورد في البند رقم ٧ في المذكرة أنه يتم إعداد خطة لتوزيع المساعدات الإنسانية تتعلق بالمحافظات الشمالية الثلاث، أي أنه ميز بين تلك المحافظات وبين باقي أجزاء العراق. كما أنه، وعلى الرغم من أن المذكرة ورد بها في البند (١٩) أن تقوم حكومة العراق بعمليات شراء الأدوية والإمدادات الصحية والمواد الغذائية والمؤن اللازمة للاحتياجات الإنسانية للسكان العراقيين في شتى أنحاء البلاد، إلا أنه ورد تمييز آخر خاص بالمحافظات الكردية في الشمال؛ حيث نصت المادة (٢٠) أن تجري عمليات شراء الإمدادات الإنسانية لتلك المحافظات حسب ما هو منصوص عليه في خطة التوزيع، وهي الخطة التي تم الإشارة إليها في المذكرة في الجزء السادس منها وهي أن تتولى حكومة العراق توزيع الإمدادات الإنسانية، ما عدا المحافظات الشمالية الثلاث فيتولاه برنامج الأمم المتحدة الإنساني المشترك بين الوكالات بالنيابة عن حكومة العراق. ومعنى هذا أن عمليات الشراء والتوزيع في المناطق الكردية ستتولاها الأمم المتحدة وليس الحكومة العراقية. وفي هذا السياق ورد بالمرفق الأول من مذكرة التفاهم أن يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنساني المشترك بين الوكالات جمع وتحليل المعلومات ذات الصلة بشأن الاحتياجات الإنسانية في المحافظات الشمالية الثلاث، وعلى أساس هذه المعلومات يحدد البرنامج الاحتياجات الإنسانية للمحافظات الشمالية لمناقشتها مع حكومة العراق، ومن ثم إدراجها ضمن خطة التوزيع (S/1996/356).

ومن الواقع السابق فإنه يمكن القول إن القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) ومذكرة التفاهم بخصوصه التي تم توقيعها بين الحكومة العراقية والأمم المتحدة قد أخرجت المنطقة الكردية من تحت السيطرة المباشرة للحكومة العراقية، وإذا تم الوضع في الاعتبار التأكيد الوارد بالقرار ٩٨٦ أنه ليس المقصود منه الانتقاص من سيادة العراق، فيمكن اعتباره خطوة مهمة في سبيل تحقيق الحكم الذاتي للمناطق الكردية في شمال العراق.

وفي الختام، فإنه يمكن القول إن المنطقة الكردية قد شهدت حالة من الحكم الذاتي الفعلي في أعقاب إقرار قرار مجلس الأمن الدولي ٦٨٨ (١٩٩١) وخلال فترة الدراسة والتي ترسخت بمبدأ النفط مقابل الغذاء. ويمكن القول إن هذه التجربة قد مهدت لمرحلة تالية من الحكم الذاتي أكثر تعمقاً في تاريخ العراق. فخلال فترة الدراسة تمتعت الأحزاب الكردية بحرية كاملة في العمل السياسي، وتأسست صحف مستقلة ومحطات إذاعية وتليفزيونية، والعديد من مؤسسات المجتمع المدني، وإصدار قوانين لضمان حقوق الإنسان والمرأة(الهلي، ٢٠١٠، صـ ٦٢)، وبجانب كل ما سبق تم اعتماد مورد مالي من عائدات النفط وفقاً لبرنامج النفط مقابل الغذاء. كما نجح الإقليم في إقامة بنية تحتية شملت طرق ومطارات. ولقد ترسخت مسألة الحكم الذاتي للأكراد

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەرێ زاخۆ بۆ ڤەکۆلینێن کوردی

في شمال العراق أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ وذلك وفقاً للدستور العراقي الذي تم إقراراه عام ٢٠٠٥ حينما اعترف بالفيدرالية العراقية مع إقليم كردستان العراقي، لتبدأ فترة جديدة في تاريخ الإقليم في إطار الحكم الذاتي طالما كان السكان يسعون إليه عبر تاريخهم ومنذ انتهاء الحرب العالمية الأولى.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً الوثائق:

١. **وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة:**

- **تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة عن الفترة من ١٦ يونية ١٩٩١ إلى ١٥ يونية ١٩٩٢**، الجمعية العامة، الأمم المتحدة، وثيقة رقم:A/47/2.

٢. **وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي:**

- *E/cn. 4/1991/31, p. 76- 78.*

٣. **وثائق مجلس الأمن الدولي:**

أ - **المحاضر الحرفية لجلسات مجلس الأمن:**

- S/pv. 3105.
- S/pv.3112.
- S/pv.3139.
- S/pv.3245.
- S/pv.3519.

ب - **الرسائل والتقارير الموجهة إلى مجلس الأمن الدولي:**

- S/21441.
- S/21444.
- .S/21472
- S/21640.
- S/21816.
- S/22322.
- S/22364.
- S/22366.
- S/22371.
- S/22379.
- S/22400.
- S/22401.
- S/22421.

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوە کوردی

- S/22435.
- S/22438.
- S/22442.
- S/22443.
- S/22448.
- S/22451.
- S/22452.
- s/22459.
- s/22460.
- S/22486.
- S/22513.
- S/22531.
- S/22576.
- S/22599.
- S/22655.
- S/22663.
- S/22974.
- S/23685/Add 1.
- S/23687.
- .S/23699
- S/24061.
- S/24386.
- S/24509.
- S/24839.
- S/1995/1.
- S/1995/292.
- S/1996/356.
- S/1995/495.

ثانياً الرسائل غير المنشورة:

١ -زيدان، أحمد سعيد السيد. (٢٠١٣)، **الوفاق الدولي وأثره على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية (١٩٦٢ - ١٩٨٠)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة دمنهور.

٢ -الهلي، عبد القادر (٢٠١٠)، **إقليم كردستان العراق بين تجربة الحكم الذاتي إلى الفيدرالية: دراسة في آلية إدارة النزاعات الإثنية**، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، الجزائر، صـ ٦٠. على الرابط التالي:

http://search.mandumah.com/record/944783

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەرێ زاخۆ بۆ ڤەکۆلینێن کوردی

ثالثاً قائمة المراجع:

١ - البارزاني، عزيز حسن عزيز (٢٠٠٣)، **الحركة القومية الكوردية التحررية**، مطبعة وزارة التربية، ط ١، دهوك.

٢ - جليل، جليلي ب.م.س. لازاريف، م.أ. حسرتيان، شاكرو محويان، أولغا جيغالينا (٢٠١٢)، **الحركة الكوردية في العصر الحديث**، ترجمة: عبده حاجي، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، دهوك، ط٢.

٣ - جواد، سعد ناجى، "القضية الكردية"، **ضمن أعمال ندوة مستقبل العراق – برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال**، مركز دراسات الوحدة العربية.

٤ - الحاج، عزيز (١٩٩٤)، **القضية الكردية فى العراق – التاريخ والأفاق**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط ١، ١٩٩٤.

٥ - ذن، هوارد (٢٠٠٥)، **التاريخ الشعبي للولايات المتحدة**، الجزء الثاني، ترجمة: شعبان مكاوي، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، عدد ٧٩٤.

٦ - عوني، درية (١٩٩٩)، **الأكراد**، دار أبوللو للنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١.

٧ - مكدول، ديفيد (٢٠٠٤)، **تاريخ الأكراد الحديث**، ترجمة: راج آل محمد، دار الفارابي، بيروت/ لبنان، ط١.

رابعاً الدوريات:

١- بهاء الدين، حمد؛ محمد محمدمتولى، "**النزاع البريطاني التركي حول ولاية الموصل (١٩١٨ - ١٩٢٦م)**"، مجلة بحوث الشرق الأوسط فى العلوم الإنسانية والدراسات الأدبية، العدد ٣٤، جامعة عين شمس - مركز بحوث الشرق الأوسط/ مصر.

٢- السديس، عبد الرحمن بن على (٢٠١٦)، "**النزاع بين مصالح البترول البريطانية فى الشرق الأوسط ١٣٣٧ - ١٣٥٧هـ/ ١٩١٩ - ١٩٣٩م**"، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد ١٠، العدد ٢، جامعة القصيم.

٣- علوي، مصطفى (١٩٩١)، "**إدارة أزمة الخليج ومواقف الأطراف المختلفة**"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت - مجلس النشر العلمي، مجلد ١٩، أعداد ٣ - ٤.

٤- العميدي، نواف فلاح (٢٠١٢)، "**الكويت والعراق - إشكالية الحدود وطبيعة العلاقة**"، حوليات آداب عين شمس، المجلد ٤١، إبريل - يونية، القاهرة.

٥- قمحة، أحمد ناجي (أكتوبر ١٩٩٦)، "**أكراد العراق: الواقع والمستقبل**"، السياسة الدولية، عدد ١٢٦.

٦- محمد، عبد العليم (أغسطس ١٩٩٢)، "**غزو الكويت وحرب الخليج: نموذج لأزمات ما بعد الحرب الباردة**"، شؤون الأوسط: مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد ١١، القاهرة.

٧- محمود، أحمد إبراهيم (يناير ١٩٩١)، "**محددات وأهداف السلوك العراقي**"، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد١٠٣.

٨- نظير، مروة (٢٠١٤)، "**المعاهدات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى وآثارها على العالم العربي والإسلامي**"، التقرير الاستراتيجي الحادي عشر الصادر عن مجلة البيان: التحولات الكبرى - مستقبل العالم الإسلامي بعد مائة عام من الحرب العالمية الأولى، مجلة البيان – المركز العربي للدراسات الإنسانية، الرياض/ السعودية.

٩- السياسة الدولية، **يوميات الأزمة (١٥ سبتمبر - ١٥ ديسمبر ١٩٩٠)**، ضمن ملف العدد: "أزمة الخليج... التطورات والاحتمالات"، السياسة الدولية، العدد ١٠٣، يناير ١٩٩١، مؤسسة الأهرام.

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوێ کوردی

الهوامش:

(١) ينتسب هذا المشروع إلى وزير الخارجية الأمريكي "**جورج مارشال**:GEORGE MARSHALL (١٩٤٧ – ١٩٤٩)"، ففي أحد نشرات وزارة الخارجية الأمريكية عام ١٩٤٨ أعلن عن ضرورة تقديم مساعدات اقتصادية لأوروبا للخروج من الأزمات الناجمة عن الحرب العالمية الثانية، وذلك تحقيقاً للمصلحة الاقتصادية الأمريكية (**زيدان**، ٢٠١٣، صـ ١٧) ؛ (**ذن**، ٢٠٠٥، صـ ١٠٩ – ١١١).

(٢) كان الخليج العربي يمثل وقت الأزمة أكبر مصدر لاحتياطي النفط في العالم (٦٥) في المئة، علماً بأن تكلفة استخراج نفط الخليج متدنية جداً وتراوحت حينها بين ٣ إلى ٤ دولارات للبرميل الواحد، وهو مبلغ يساوي سدس أو سبع تكلفة استخراج البرميل الواحد من نفط الولايات المتحدة وبحر الشمال في ذلك الوقت. كما أنه وجدت أهمية أخرى لنفط الخليج تتمثل في فترة استغلاله المستقبلية، وقدر حينها العمر المتوقع استغلاله في السعودية ١٤٣ عام، وفي أبو ظبي ١٥٨ عام، وفي الكويت ١٧٥ عام. علماً أن الاحصائيات قدرت حينها متوسط فترة استغلال نفط الولايات المتحدة فقط بعشرة أعوام، ونفط بحر الشمال بمعدل ثلاث عشرة أعوام. (**محمد**، أغسطس ١٩٩٢، صـ ٦ – ١٠".

(٣) لم يحدد التقرير من هي الدولة المعنية، ولكن التلميحات كانت توجه أصابع الاتهام نحو إيران، وهو الأمر الذي دفع إيران لإبراء زمته من تلك الأعمال في رسالة وجهها إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٩١. وثيقة رقم: **S/22379**. وتم التأكيد مرة أخرى على هذا الأمر في وثيقة أخرى موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٩١، وثيقة رقم: **S/22401**.

(٤) لقد قام الباحث بعمل مسح للمذكرات التي قدمها ممثل العراق الدائم للأمم المتحدة عن تلك الفترة ولم يجد فيها أي رد فعل تجاه مذكرة ممثل الكويت الدائم، وهو أمر يعطي مصداقية للبيانات التي ذكرها ممثل الكويت.

(٥) رسالة مؤرخة في ٢٣ أغسطس ١٩٩١ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة، وثيقة رقم: **S/22974**.وفي واقع الأمر لم تتوقف الخروقات التي قامت بها القوات الأمريكية للمنطقة طوال فترة الدراسة وذلك من حصر كم المذكرات التي قدمها الممثل الدائم للعراق في الأمم المتحدة خلال فترة الدراسة بخصوص هذا الشأن.

(٦) تم دعوته بناء على طلب مقدم من بلجيكا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، ولقد اعترض مندوبو الصين والعراق على دعوته بصفه شخصية على اعتبار أن تقريره لابد ان يناقش في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمنظمة وليس في مجلس الأمن. انظر: " جلسة مجلس الأمن رقم ٣١٠٥ بتاريخ ١١ أغسطس ١٩٩٢، وثيقة رقم: S/pv. 3105، صفحات متفرقة".

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەری زاخۆ بۆ لێکۆڵینەوەی کوردی

ڕێکخراوا نەتەوەییێن ئێکگرتی و قەیرانا کوردان ل عراقێ پشتی شەڕێ کەنداڤیێ یێ دووێ

خواندنەك د هەلویستێن نێڤدەولەتی دناڤ دەستەیا نەتەوەییێن ئێکگرتیدا ١٩٩١ -١٩٩٦

پوختە:

ئەڤ ڤەکولینە گرنیا خوە ددانیتە سە ر رەوشا کوردان د قووناغا پشتی هێرشا عراقێ ل سەر کوێتێ ل سالا ١٩٩٠، و سەبارەت گرنگیدانا کەکولینێ ب پێشهاتێن دناڤ ڕێکخراوا نەتەوەییێن ئێکگرتیدا، ئەڤ گرنگیدانە ڤەدگریت بو وێ راستیێ کو قەیرانا کوێتێ گرنگترین رووداندا پشتی شەڕێ سار و ب دووماهی هاتنا سیستەمێ دوو جەمسەری بووو، و دیارکرنا رەوشا دناڤ ڕێکخراوێ دا دەرخەرێ رایا گشتی و کارلێکا نێڤدەولەتی ژ قەیرانان د جیهاتا ئێک جەمسەریدانە.

و سەبارەت دەمێ ڤەکولینێ: سالا ١٩٩١ ئەو سالە کو ئوپراسیوونا تووفانا بیابانێ ب خوەڤە دیتی ئەو ئوپراسیوونا ل دویف بریارەکا ئەنجومەنێ ئاسایشێ هاتیە ئەنجامدان، و گرنگترین رووداندا ل دویڤدا هاتی دامەزراندنا حکوومەتا هەرێما کوردستانێ ل ١٩٩٢ بوو و ڤەکولین ل سالا ١٩٩٦ بداوی دهێنت و ل ڤێ سالێ حکوومەتا عراقێ ئیما ل سەر بریارا ٩٨٦ یا سالا ١٩٩٥ کربوو و کو ب پلانا پترول ل هەمبەری خوارنێ دهاتە نیاسین و ڕێکخراوا نەتەوەییێن ئێکگرتی چاڤدێریا ب ڕێڤەبرنا وێ ل کوردستانێ دکر.

سەبارەت ژێدەرێن ڤەکولینێ، پشتبەستن ل سەر بەلگەنامەییێن ڤێ ڕێکخراوا نێڤدەولەتی کریە، نەخاسمە راپورتێن ئەنجومەنێ ئاسایشێ، ج راپورتێن سکرتێرێن وێ بن یان ئەو دانوستاندنێن دناڤبەرا ئەندامێن وێ دا هاتینە ئەنجامدان.

پەیڤێن سەرەکی: *ئوتونومی، ڕێکخراوا نەتەوەییێن ئێکگرتی، پرسا کوردان، پترول ل هەمبەر خوارن، شەڕێ کەداڤی یێ دووێ.*

The United Nations and the Iraqi Kurdish Crisis in the aftermath of the Second Gulf War. (A study on the international position towards the Kurdish issue within the United Nations (1991-1996)

Abstract:

This study deals with the suffering of the Kurdish people in northern Iraq, and their relationship with the central government in Iraq during a period characterized by tension as a result of the international sanctions imposed on Iraq in the aftermath of the events of the invasion of Kuwait in 1990, and the international organization had its role in the situation inside Iraq as a result of international tensions in the region. The international organization also paid attention to the situation of the Iraqi Kurds, which will be emphasized during the study. As for the study's interest in developments

Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەرێ زاخۆ بۆ ڤەکولینێن کوردی

within the United Nations, this is mainly due to the fact that the crisis of the Iraqi invasion of Kuwait was the first international crisis in the aftermath of the Cold War, and the beginning of a new international phase without bipolarity and studying the situation within the United Nations in this case reflects international public opinion and international interaction in future crises within a unipolar world. As for the time period for the study, it begins in 1991, the year of "Desert Storm", a process that won the approval of the United Nations Security Council with the aim of liberating Kuwait from the Iraqi occupation, and the subsequent developments on the Kurdish arena. The study ends in 1996, when a memorandum of understanding was signed between the United Nations and the Iraqi government to implement Security Council Resolution No. 986 (1995), according to which a financial resource was allocated from Iraqi oil sales within the framework of the implementation of the oil-for-food plan to spend on humanitarian operations within the Kurdistan region with the knowledge of the United Nations. Which can be considered an important step in the framework of implementing autonomy and a prelude to Iraqi Kurdish federalism.

Keywords: *Kurds' autonomy, United Nations and the Kurdish issue, Oil for food, US,Iraqi relations, Second Gulf War.*